



سيتم زيادتها تدريجيًا وفق عدد الطلبات التي ستقدم

صندوق دعم الصادرات يخصص أكثر من 4 مليارات جنيه لمبادرة السداد الفوري

المجالس التصديرية تطالب بخفض نسبة الخصم بما يعادل فائدة البنوك

30 يونيو 2020، وتفويض من الشركة باسم المفوض مقدم الطلب متممًا وظيفته في الشركة، على أن يتم تقديم طلب الانضمام في مبادرة السداد الفوري بداية من يوم 1 نوفمبر المقبل، وذلك بمكتب نائب وزير المالية.

وفي تصريحات مؤخرًا لنشرة حابي كشفت نيفين منصور، مستشار نائب وزير التجارة، ورئيس مجلس إدارة ورئيس مجلس إدارة، ولن يسمح لأي وظيفة أخرى غير الوظائف سالفة الذكر بتقديم هذا الطلب.

كما شملت الأوراق إرفاق نسخة من السجل التجاري، والبطاقة الضريبية، وموضح اسم مأمورية الضرائب التابعة لها الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة نيفين جامع عن تعليق البرنامج لحين إدخال تعديلات عليه، موضحة أن هناك بعض المجالس تطالب بخفض القيمة التي سيتم خصمها

في مقابل السداد الفوري إلى ما يعادل فائدة البنك المركزي.

وتضمنت الأوراق المطلوبة من الشركات المصدرة للانضمام إلى المبادرة ضرورة أن يكون مقدم الطلب إحدى الوظائف التالية "مدير الحسابات والمدير المالي ومدير الشؤون القانونية ومدير عام وعضو منتدب، ونائب رئيس مجلس إدارة ورئيس مجلس إدارة"، ولن يسمح لأي وظيفة أخرى غير الوظائف سالفة الذكر بتقديم هذا الطلب.

كما شملت الأوراق إرفاق نسخة من السجل التجاري، والبطاقة الضريبية، وموضح اسم مأمورية الضرائب التابعة لها الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة نيفين جامع عن تعليق البرنامج لحين إدخال تعديلات عليه، موضحة أن هناك بعض المجالس تطالب بخفض القيمة التي سيتم خصمها

اتفاق بين وزارتي التجارة والمالية والبنك المركزي لغلق الملف قبل نهاية العام

يونيو من العام الجاري، مع خصم 15% نسبة تعجيل سداد.

وتتضمن قائمة البنوك التي سيتم الصرف من خلالها، كلاً من البنك الأهلي، وبنك مصر، وبنك القاهرة، وبنك تنمية الصادرات.

وأشارت المصادر إلى أن المجالس التصديرية تقدمت باستفسارات منذ الإعلان عن المبادرة حول البرنامج الذي سيتم على أساسه التطبيق، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة نيفين جامع عن تعليق البرنامج لحين إدخال تعديلات عليه، موضحة أن هناك بعض المجالس تطالب بخفض القيمة التي سيتم خصمها

للشركات، مشيرة إلى أنه حتى الآن لم يتم وضع جدول زمني لتنفيذ الآلية، إلا أن الوزارة تسعى إلى غلق الملف قبل نهاية العام الجاري.

وفي تصريحات لها مؤخرًا كشفت نيفين جامع وزيرة الصناعة والتجارة، أنه تم التوصل إلى تسوية مع المصدرين لمستحقاتهم كافة وصرفها بحلول نهاية العام، بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي لتوفير الدعم للمصدرين، لإغلاق هذا الملف نهائيًا بتوجيهات من رئيس الجمهورية.

وستبدأ وزارة المالية في تفعيل مبادرة السداد الفوري للمصدرين، يوم 1 نوفمبر المقبل وذلك بتلقي الطلبات من الشركات، من خلال صرف 85% دفعة واحدة من المستحقات لدى صندوق تنمية الصادرات المستوفاة حتى 30

بكر بهجت- فاروق يوسف

علمت نشرة حابي أن صندوق دعم الصادرات رصد أكثر من 4 مليارات جنيه لمبادرة السداد الفوري التي سيتم البدء في تلقي طلبات الشركات للحصول على 85% من مستحقاتهم الأسبوع المقبل، وفق الاتفاق مع وزارة المالية، بحسب مصادر بوزارة التجارة والصناعة، مشيرة إلى أن القيمة التي تم تخصيصها سيتم زيادتها تدريجيًا خلال شهر ديسمبر وفق عدد الطلبات التي سيتم التقدم بها.

وأضافت المصادر لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أن الصندوق بالتعاون مع وزارة المالية سيبدأ في فحص الطلبات بدءًا من اليوم الثاني لتلقيها، وذلك للإسراع في صرف المستحقات



بواقع 324 مليون دولار أمس

مسؤول مصرفي: البنوك تلقت واحدة من أعلى التدفقات الأجنبية اليومية

المالية: 21.1 مليار دولار استثمارات الأجنبي في أذون وسندات الخزانة منتصف أكتوبر

مؤشر البورصة الرئيسي يتراجع 3.5% والأسهم الصغيرة والمتوسطة 1.98%

من إجمالي تعاملات البورصة، بينما استحوذ الأجنبي على 9.06% والعرب على 10.23% بعد استبعاد الصفقات.

وسيطرت المؤسسات على 29.68% من تعاملات اليوم وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة 70.31%.

وتصدر سهم ريكاب للاستثمارات المالية قائمة الأكثر ارتفاعًا بنسبة 8.53%، تلاه سهم السامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير بنسبة 8.17%، ثم سهم الإسمايلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية بنسبة 8.06%.

في حين تصدر سهم أصول للوساطة في الأوراق المالية قائمة الأكثر انخفاضًا بنسبة 9.62%، تلاه سهم مرسى علم للتنمية السياحية بنسبة 9.32%، ثم سهم المصريين للإسكان والتنمية والتعمير بنسبة 8.89%.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجنبي وسجلوا صافيًا قيمة 91.973 مليون جنيه، منها 81.757 مليون جنيه للمؤسسات، و10.215 مليون جنيه للأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي بيع بقيمة 17.472 مليون جنيه، وضغط من الأفراد التي حققت صافي مبيعات بقيمة 29.414 مليون جنيه، مقابل 11.942 مليون جنيه صافي شراء من المؤسسات.

في حين اتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافيًا بقيمة 109.446 مليون جنيه، منها 70.736 مليون جنيه للأفراد، و38.709 مليون جنيه للمؤسسات.

واستحوذ المصريون على نسبة 80.71%

رنا ممدوح

تراجع مؤشر البورصة الرئيسي EGX30 أمس إلى مستوى 10602 نقطة، بانخفاض نسبته 3.5%.

وتراجع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة EGX70 والمؤشر الأوسع EGX100 بنسبة 1.98%، و1.77% على الترتيب.

وأغلق سهم البنك التجاري الدولي- مصر، التعاملات متداولًا عند مستوى 61.83 جنيه، مسجلًا انخفاضًا بنسبة 7.16%.

وبلغت أحجام التداول 871.250 مليون جنيه على 181 شركة من خلال 33.729 ألف عملية.

وتراجعت الأسعار السوقية لأسهم 111 شركة مقابل ارتفاع 47 في حين لم تتغير أسعار 23.

بنهاية الربع الرابع من العام المالي قبل السابق 2018/2019.

وكان الدين الخارجي قد تراجع لأول مرة منذ سنوات خلال الربع الثالث من العام المالي 2019-2020، لينخفض إلى نحو 111.3 مليار دولار، مقابل 112.7 مليار دولار في ديسمبر 2019، بانخفاض 1.4 مليار دولار.

ونجحت مصر في جمع 5 مليارات دولار من الأسواق الدولية في الربع الرابع من العام المالي الماضي، وتحديدًا في شهر مايو 2020، عبر بيع سندات دولية، إضافة إلى عقد اتفاقيات تمويل مع صندوق النقد الدولي، الأولي عبر برنامج التمويل السريع والثانية عبر اتفاق الاستعداد الائتماني.

وبحسب بيانات البنك المركزي، بلغ حجم الدين الخارجي طويل الأجل 112.62 مليار دولار، وقصير الأجل 10.86 مليار دولار بنهاية العام المالي الماضي.

وأظهر توزيع هيكل الدين الخارجي بنهاية يونيو 2020، استحوذ الحكومة على النصيب الأكبر بنسبة 56.2% من إجمالي الرصيد البالغ 123.49 مليار دولار، وبلغ إجمالي ديون الحكومة الخارجية 69.35 مليار دولار بنهاية يونيو، وكلها ديون طويلة الأجل، منها نحو 23.9 مليار دولار سندات، و45.45 مليار جنيه قروضًا.

وجاء البنك المركزي في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 22.6% برصيد 27.88 مليار دولار، منها نحو 25.22 مليار ديونًا طويلة الأجل، ونحو 2.66 مليار ديونًا قصيرة الأجل.

وفي المرتبة الثالثة جاءت القطاعات الأخرى بنسبة 11.6% من إجمالي الدين الخارجي المستحق على مصر، بديون قيمتها 14.331 مليار دولار، منها 6.686 مليار دولار طويل الأجل، ونحو 4.645 مليار دولار قصير الأجل.

فيما بلغ نصيب البنوك أقل نسبة من دين مصر الخارجي حيث بلغ 9.6% برصيد إجمالي 11.92 مليار دولار، منها قروض طويلة الأجل 8.359 مليار دولار، أما قصيرة الأجل فقد بلغت 3.56 مليار دولار.

تضاعف متوسط آجال استحقاق الدين ثلاث مرات تقريبًا منذ عام 2013

صافي الإصدارات المحلية في مصر بنهاية سبتمبر، مقارنة مع 20% قبل ثلاثة أشهر.

وتضاعف متوسط آجال استحقاق ديون مصر ثلاث مرات تقريبًا منذ عام 2013، وبلغ متوسط آجال استحقاق الديون المصرية 3.2 سنوات بنهاية يونيو، ارتفاعًا من 1.3 عام في نفس الفترة من عام 2013، وفقًا لحجازي.

وقال إن "شبهة الأجنبي في السندات المحلية ساعدت البلاد مؤخرًا على تغيير ما كان منحنى عائد معكوسًا في العامين الماضيين".

وقد يعطي هذا التحول دفعة لمبادرة مصر لإدراج سندات في مؤشرات الأسواق الناشئة التابعة لـ JPMorgan Chase & Co. والتي تعتبر معياراً للمستثمرين، إلى جانب السعي لجعل ديون الدولة قابلة للتسليم باليورو.

في سياق متصل.. ارتفع رصيد الدين الخارجي لمصر بنحو 12.2 مليار دولار خلال الربع الأخير من العام المالي 2019/2020، ليصل إلى 123.490 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي، مقابل 111.29 مليار دولار في نهاية مارس، وفقًا لبيانات صادرة عن البنك المركزي المصري.

وزاد رصيد الدين الخارجي بنحو 14.79 مليار دولار خلال العام المالي المنقضي في يونيو الماضي، حيث بلغ 108.7 مليار دولار

وكالات

كشفت مصادر مصرفي مسؤول عن تلقي مصر تدفقات نقد أجنبي، أمس الأحد، بقيمة 324 مليون دولار، وهو يعد من أعلى المعدلات في يوم واحد.

وقال المصدر، في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن استثمارات الأجنبي في مصر تشهد تزايدًا ملحوظًا وبشكل متواصل، وتتفوق على جميع الأسواق الناشئة.

وقالت وكالة بلومبرج إن المستثمرين الأجنبي عادوا بقوة إلى الدين المحلي لمصر، مما زاد من حيازاتهم بأكثر من الضعف في خمسة أشهر.

ويتشجع من اتفاقيات التمويل الأخيرة التي أبرمتها مصر مع صندوق النقد الدولي وآخرين، زاد الأجنبي استثماراتهم في أذون وسندات الخزانة إلى 21.1 مليار دولار في منتصف أكتوبر من 10.4 مليار دولار في مايو، وفقًا لمحمد حجازي، رئيس وحدة إدارة الديون بوزارة المالية.

وقال حجازي، في مقابلة مع بلومبرج: "أرنا شهية أجنبية ضخمة في السندات المحلية بدءًا من أواخر أغسطس رغم حالة عدم اليقين العالمية".

وقال حجازي إنه عندما انسحب المستثمرون الأجنبي في وقت سابق من عام 2020، "واجهوا خروجًا سريعًا وسهلاً، على عكس بعض الأسواق الأخرى"، مما "عزز ثقتهم في الاقتصاد المصري".

ووفقًا لحجازي، فإن التوقعات المستقرة لشركات التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري بعد انتشار الوباء، بالإضافة إلى إصدارات السندات الدولية والسندات الخضراء، عززت الشهية الأجنبية.

ويمثل الأجنبي الآن 9.4% من إجمالي حيازات الديون المحلية، ارتفاعًا من 5.2% في نهاية يونيو.

كما أن التحول إلى ديون طويلة الأجل ساعد أيضًا في تخفيف تكاليف الاقتراض. وشكل صافي إصدارات السندات بدلًا من السندات قصيرة الأجل 71% من إجمالي

استقرار متوسط سعر الدولار عند مستوى 15.75 جنيه للبيع

أمس الأحد، في مقابل 15.6528 جنيه للشراء و15.7528 جنيه للبيع الخميس الماضي، بحسب بيانات البنك المركزي.

وعلى صعيد أسعار الصرف، واصل الأخضر استقراره في كل من: الأهلي المصري ومصر وبلوم والتجاري الدولي والإسكندرية والعربي الإفريقي الدولي عند مستوى 15.65 جنيه للشراء و15.75 جنيه للبيع.

كما استقر الدولار في بنكي عودة وقناة

أمس الأحد، في مقابل 15.6528 جنيه للشراء و15.7528 جنيه للبيع الخميس الماضي، بحسب بيانات البنك المركزي.

وعلى صعيد أسعار الصرف، واصل الأخضر استقراره في كل من: الأهلي المصري ومصر وبلوم والتجاري الدولي والإسكندرية والعربي الإفريقي الدولي عند مستوى 15.65 جنيه للشراء و15.75 جنيه للبيع.

كما استقر الدولار في بنكي عودة وقناة

شاهندا إبراهيم

استقر سعر صرف الدولار أمام الجنيه خلال تعاملات أمس الأحد في غالبية البنوك.

وسجل المتوسط المرجح لسعر صرف العملة الأمريكية ارتفاعًا طفيفًا ليلعب 15.6547 جنيه للشراء و15.7547 جنيه للبيع

المصرية للاتصالات
تنشئ أكبر مركز بيانات دولي في مصر

رؤية لخدمات الاتصالات تقدم
عرض شراء غير ملزم للاستحواذ على شركة بالخليج العربي

البورصة السعودية تسجل
أكبر هبوط يومي في 5 أشهر ونصف وتتراجع 4.1%

السياسي يوجه الصندوق السيادي
بتعظيم القيمة المضافة لأصول وممتلكات الدولة

فرنسا تطالب الدول الإسلامية بعدم
مقاطعة منتجاتها

أهم الأخبار
اضغط على العناوين

we SPACE
تطبق الشروط والاحكام

MAX
1TB
باقة جديدة
للإنترنت الأرضي 200 Mbps

دلوكتي في مصر
مافيش باقة أكبر وأسرع من

we
قبل أي حد